



الجمعية العامة

الدورة الستون

الجلسة العامة ٦٣

الخميس، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيد يان إلياسون (السويد)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود:
تقارير مكتب الجمعية العامة

التقرير الرابع للمكتب (A/60/250/Add.3)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في الفقرة الأولى في تقرير المكتب الوارد في الوثيقة A/60/250/Add.3، يبلغ المكتب الجمعية العامة بأنه إثر إجراء تصويت جاءت نتيجة أغلبية خمسة أصوات مقابل ثلاثة أصوات، مع امتناع ١٧ عضواً عن التصويت، قرر المكتب عدم إدراج البند المعنون "الصراعات الطويلة الأمد في منطقة البحر الأسود وجنوب القوقاز وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي" في جدول أعمال الدورة الستين.

والفقرة الثانية من التقرير ذاته تتعلق بطلب قدمته كوستاريكا يقضي بإدراج بند إضافي في جدول أعمال

الدورة الحالية بعنوان "متابعة توصيات لجنة التحقيق المستقلة في برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء".

وقرر المكتب توصية الجمعية العامة بأن يدرج البند المعدل الذي يصبح نصه "متابعة توصيات لجنة التحقيق المستقلة في برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء بشأن التنظيم الإداري والرقابة الداخلية" في جدول أعمال الدورة الحالية تحت العنوان طاء، "المسائل التنظيمية والإدارية ومسائل أخرى".

أعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة كيللي (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأنه إذا قررت الجمعية العامة إدراج هذا البند الجديد في جدول أعمالها، فإن ذلك لن تترتب عليه في حد ذاته آثار مالية. أما إذا قررت الجمعية لاحقاً، في إطار هذا البند من جدول الأعمال، ترجمة تقرير فولكر أو أجزاء منه واستنساخه بجميع اللغات الرسمية، فإن الآثار المالية ستكون كما يلي.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الإداري والرقابة الداخلية“ سيصبح البند ١٦٠ من جدول أعمال الدورة الحالية.

البند ٧٣ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: مشروع القرار (A/60/L.37)

(أ) تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

مشاريع القرارات (A/60/L.34 و A/60/L.38 و A/60/L.39)

تعديل (A/60/L.35)

(د) تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

مشروع القرار (A/60/L.36)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية أجرت بالفعل مناقشة بشأن البند ٧٣ من جدول الأعمال وبنوده الفرعية (أ) و (ج) و (د) وذلك في جلستها العاشرين ٥١ و ٥٢ بتاريخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، واتخذت ثلاثة قرارات في إطار هذا البند في جلستها العامة ٥٢.

أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا كي يعرض مشروع القرار A/60/L.34.

السيد أديكاني (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): يسرني عظيم السرور أن أتولى عرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/60/L.34، المعنون ”تقديم المساعدة إلى الناجين من الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤، لا سيما اليتامى والأرامل وضحايا العنف الجنسي“، بصفتنا

تكلفة الترجمة الرسمية لتقرير فولكر بكامله واستنساخه في خمسة أجزاء، بما في ذلك تقرير الفريق العامل، باللغات الرسمية الست ستبلغ ٣٠٠ ٧١٧ ٢ دولار.

تكلفة الترجمة الرسمية لتقرير فولكر واستنساخه في أربعة أجزاء، بدون تقرير الفريق العامل، باللغات الرسمية الست ستبلغ ٨٠٠ ٢٥٠ ٢ دولار.

تكلفة الترجمة الرسمية لتقرير فولكر واستنساخ الجزء الأول منه في جزء واحد، باللغات الرسمية الست ستبلغ ٨٠٠ ٢٥٨ دولار.

تكلفة استنساخ تقرير فولكر كاملاً باللغة الانكليزية لا غير ستبلغ ٨٢ ٠٠٠ دولار.

تكلفة استنساخ الجزء الأول وحده من تقرير فولكر باللغة الانكليزية ستبلغ ٨ ٤٠٠ دولار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الحالية تحت العنوان طاء؟
تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في الفقرة نفسها، يوصي المكتب أيضاً بأن ينظر في البند مباشرة في جلسة عامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر النظر في هذا البند مباشرة في جلسة عامة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن البند المعنون ”متابعة توصيات لجنة التحقيق المستقلة في برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء بشأن التنظيم

ويهدف مشروع القرار المعروض علينا إلى تحقيق هدفين رئيسيين. أولاً، يهدف مشروع القرار إلى تشجيع المجتمع الدولي على توفير المساعدة لهذه الفئات الضعيفة. ثانياً، يطلق مشروع القرار، عن طريق قدرات الأمم المتحدة، حملات للتوعية بأحداث عام ١٩٩٤، حتى يصبح العالم مكاناً أفضل للعيش فيه.

وتبغى الإشارة إلى أنه، بالرغم من أفضل الجهود التي تبذلها حكومة رواندا والدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي، لا يزال الكثير من الناجين يعانون من الضعف الشديد، ويعيشون في حالات من الفقر المدقع. وإننا في المجتمع الدولي يجب أن نكفل عدم إحباط آمال الناجين من أحداث الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤ في رواندا بإخفاقنا، مرة أخرى، في تقديم المساعدة لهم في وقت شدتهم.

وقد قام وفد بلدي بتنسيق عقد أربع جلسات غير رسمية للقيام عن طريق المفاوضات باعتماد مشروع القرار المعروض علينا. وقدر كبير من الصياغة المستخدمة في مشروع القرار هذا صياغة متفق عليها، اقتُبست من قرار الجمعية العامة ١٣٧/٥٩ الذي أُخذ بدون تصويت في العام الماضي، وقد تم إدراج فقرتين جديدتين في منطوق مشروع القرار هذا. وتتناول هاتان الفقرتان إنشاء برامج للتثقيف والتوعية بشأن منع جريمة الإبادة الجماعية، وتتضمنان صياغة مطابقة للصياغة المستخدمة في قرار اتخذ بتوافق الآراء أثناء هذه الدورة للجمعية العامة.

ويوصي وفد بلدي الجمعية العامة بالنظر في مشروع القرار هذا، ويتطلع إلى اعتماده بدون تصويت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): فيما يتعلق بمشروع القرار A/60/L.34 والتعديل المدخل عليه الذي يرد في الوثيقة A/60/L.35، أود أن أبلغ الأعضاء، بعد المشاورات، بإرجاء البت في هاتين الوثيقتين إلى وقت لاحق لتوفير الوقت اللازم

ممثلاً لرئيس الاتحاد الأفريقي وبالنيابة عن المجموعة الأفريقية التي تؤيد تأييداً قوياً مشروع القرار هذا.

وبالإضافة إلى مقدمي مشروع القرار المدرجين في الوثيقة، انضمت الدول التالية إلى مقدمي مشروع القرار: أرمينيا، ألمانيا، أنغولا، بلجيكا، تيمور - ليشتي، جامايكا، الدانمرك، السودان، السويد، فرنسا، فنلندا، كينيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، موريشيوس، النمسا، هولندا، اليونان.

إن الأحداث المأساوية التي وقعت في رواندا في الفترة من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه ١٩٩٤ كانت من بين أحلك الأحداث وأشدّها فظاعة في تاريخ البشرية. لقد فقد فيها ما يبلغ المليون من الأشخاص أرواحهم. وحُكم بالموت على مليون من الرجال والنساء والأطفال العاديين لا لسبب إلا لأنهم ينتمون إلى مجموعة إثنية بعينها، أو لأنهم اعتبروا ضمن مجموعة إثنية معينة.

لقد جلبت جريمة الإبادة الجماعية، التي وقعت في رواندا، معاناة يعجز عنها الوصف على الذين نجوا منها. وكان الأطفال والنساء أكثر الفئات ضعفاً بين الناجين. وبالإضافة إلى الصدمات التي عصفت بالأطفال من جراء رؤية والديهم وإخوتهم وأخواتهم يُذبحون أمام أعينهم، فقد يتمتّهم الإبادة الجماعية وُتركوا وحدهم يُواجهون مصيراً مجهولاً في هذا العالم. ومنذ ذلك الحين، حُكم على معظم هؤلاء الأطفال أن يعيشوا في أسر يرعاها أطفال. وبالمثل، فإن النساء لم يشاهدن أزواجهن وأطفالهن وهم يُقتلون أمام أعينهن فحسب، بل تعرضن أيضاً لأضرار جسدية لا تخطر على بال، ولا سيما العنف الجنسي الذي نتجت عنه الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية في أكثر من ٦٠ في المائة من تلك الحالات.

لضمان إجراء الانتخابات وفقا للمبادئ الدولية من أجل إجراء انتخابات ديمقراطية حقيقية.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي أيضا تقديم المعونة التقنية والاقتصادية للشعب الفلسطيني والمساهمة في تعزيز المؤسسات الفلسطينية، بهدف رؤية قيام دولة سلمية وديمقراطية تخضع لسيادة القانون.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي العمل مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي لتحقيق الرؤية المشتركة للتوصل إلى حل يقوم على أساس وجود دولتين، كما حددته خارطة الطريق. وبمقدور الطرفين كليهما أن يعولا على الدعم المستمر من الاتحاد الأوروبي فيما يبذلانه من جهود من أجل التوصل إلى تسوية سلمية ودائمة وعادلة لهذا الصراع.

وقد طلب أحد البلدان، بالإضافة إلى مقدمي مشروع القرار المعروف علينا، أن يُدرج اسمه بوصفه من مقدمي مشروع القرار A/60/L.36 المعنون "تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني"، وذلك البلد هو زامبيا.

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/60/L.37، من المهم أن نُقر بأن العاملين في مجال المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة يقدمون خدمات قيمة للملايين من المدنيين والسكان الضعفاء حول العالم، في أحيان كثيرة في ظل ظروف شاقة وغالبا ما يتعرض فيها العاملون لمخاطر كبيرة. وكون هؤلاء العاملين يتعرضون بشكل متزايد للهجمات والحوادث ذات الصلة بالأمن، وكون مرتكبها يعملون، فيما يبدو، في مأمن من العقاب، يبين أن هذه المسألة جديرة بأن نوليها الاهتمام العاجل.

ويبرز مشروع القرار، بوجه خاص، ضرورة تعزيز الإطار المعياري اللازم لسلامة وحماية العاملين في مجال المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد،

لأن تستعرض اللجنة الخامسة الآثار المترتبة في الميزانية عليهما.

السيد طومسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أعرض، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، مشروع القرار A/60/L.36، المعنون "تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني"، ومشروع القرار A/60/L.37، المعنون "سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة".

فيما يتعلق بمشروع القرار A/60/L.36، يعيد الاتحاد الأوروبي التأكيد على التزامه بتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني. ويشكل الدعم المتواصل للمناخين الذي يقدمه المجتمع الدولي، بالاشتراك مع الأطراف المعنية، عاملا حاسما إذا ما أردنا أن نرى تحسنا في البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، وأن نلبي الاحتياجات الإنسانية للشعب الفلسطيني.

وقد تعهد الاتحاد الأوروبي، من جانبه، بالاضطلاع بدور "الطرف الثالث" الموصوف في الاتفاق المبرم مؤخرا بشأن مسائل التنقل والعبور بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وسيرصد الاتحاد الأوروبي سير العمليات في نقطة معبر رفح الحدودي، وسيقدم المساعدة لتعزيز القدرات الفلسطينية على إدارة الحدود. أن بناء القدرات، من خلال تقديم المساعدة في توفير التدريب والمعدات وتقديم المساعدة التقنية، يُشجع عن طريق قيام الجماعة الأوروبية بتقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية.

والاتحاد الأوروبي، بالاشتراك مع أعضاء آخرين في المجموعة الرباعية وشركاء دوليين، على استعداد لتقديم المساعدات المالية والتقنية والسياسية للسلطة الفلسطينية أثناء الانتخابات المتعددة الأحزاب المقبلة لانتخاب أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني. ونحن على استعداد لإيفاد بعثة مراقبة

الرئيس: (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السويد لعرض مشروع القرار A/60/L.38.

السيد ليدن (السويد) (تكلم بالانكليزية): أتشرف بأن أعرض مشروع القرار A/60/L.38 بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، باسم مقدميه.

سيدي، يشرفني عظيم الشرف أن أعرض مشروع القرار هذا تحت رئاستكم، لأنه يعتمد على الأعمال الرائدة للمساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة والتي كان لكم يوماً ما دور القيادة فيها، والتي أدت إلى اتخاذ القرار ١٨٢/٤٦ لعام ١٩٩١ الذي يشار إليه في أحيان كثيرة. ومن شأن المشروع المعروض علينا اليوم أن يؤدي إلى مزيد من التقدم في تعزيز تنسيق النظام الإنساني للأمم المتحدة الذي ساعدتم على إنشائه في عام ١٩٩١.

وأود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار إلى الجمعية العامة، انضمت إلى مقدميه البلدان التالية: أستراليا، وألبانيا، وأندورا، والبرازيل، والبرتغال، وبولندا، وبيلاروس، وتايلند، وجامايكا، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وساموا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وشيلي، وصربيا والجبل الأسود، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، وليختنشتاين، ونيكاراغوا، وهنغاريا، والولايات المتحدة الأمريكية.

ووفدي ممتن للوفود لما أدخلته من تحسينات على النص عن طريق مجموعة من المشاورات غير الرسمية. ونود أن نشكر مقدمي مشروع القرار والوفود الأخرى لروح التعاون والمشاركة الطيبة والبناءة التي أجريت فيها المشاورات. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة كيما أشكر السيد جان - مارك هوشيت سفير لكسمبرغ على الطريقة المقتدرة التي وجه بها أعمالنا.

يدعو مشروع القرار جميع الدول إلى النظر في أن تصبح أطرافاً في جميع أحكام القانون الدولي ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وبرتوكولها الإضافي، وإلى الاحترام الكامل لالتزاماتها بموجب تلك الأحكام.

ويبرز مشروع القرار أيضاً الحاجة إلى تعزيز وتقوية إدارة الأمن داخل منظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن التعاون والتنسيق مع المنظمات الأخرى ذات الصلة، بغية معالجة الشواغل الأمنية المتبادلة. وفي ذلك الصدد، يطلب مشروع القرار إلى الأمين العام أن يواصل أعماله الجيدة، عن طريق جملة أمور منها زيادة تعزيز الوعي الأمني داخل المنظمة ومواصلة تطوير وتنفيذ نظام معزز وموحد لإدارة الأمن للأمم المتحدة.

وأجريت المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار بطريقة إيجابية؛ ونشكر جميع الوفود المهتمة بالموضوع على مشاركتها البناءة فيما يتعلق بالنص. ولنا وطيد الأمل في أن يساعد مشروع القرار هذا على الإسهام في توسيع نطاق الجهود الرامية إلى توفير الأمن والحماية اللازمين للعاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة من أجل مساعدة المحتاجين.

وأخيراً، وعلاوة على البلدان المشتركة في تقديم مشروع القرار في القائمة، طلبت البلدان التالية إدراجها ضمن مقدمي مشروع القرار A/60/L.37 بشأن سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة: أندورا، وأوروغواي، البرازيل، البرتغال، بولندا، تيمور - ليشتي، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، شيلي، صربيا والجبل الأسود، غرينادا، فيجي، لاتفيا، نيوزيلندا، هنغاريا.

من أشخاص ومؤسسات إلى ذلك. وقد تم بالفعل تقديم تعهدات سخية عديدة تبلغ في مجموعها ما يزيد على ١٠٧ من ملايين الدولارات. ويسرني أن أعلن أن حكومة السويد قررت اليوم أن تساهم بمبلغ ٤٠ مليون دولار قبل نهاية العام حتى يتسنى تشغيل الصندوق الجديد مباشرة تقريباً بعد أن نتخذ قراراً هنا. في هذا الشأن. وينبغي أن يكون هدفنا الجماعي هو الوصول إلى مبلغ ٥٠٠ مليون دولار.

ويشجع مشروع القرار أيضاً مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على مواصلة جهوده لتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية، ويطلب إلى الجهات الفاعلة الإنسانية ذات الصلة أن تعزز القدرة على الاستجابة الإنسانية على كل المستويات والتنسيق على الصعيد الميداني، وأن تعزز الشفافية، والأداء، والمساءلة. ويطلب المشروع أيضاً تحسين عملية النداءات الموحدة.

وفي الفقرة الأخيرة، يطلب مشروع القرار إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها القادمة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً عن التقدم المحرز في تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة.

وأود أن أجري تصويبين تقنيين في النص. ينبغي في نهاية الفقرة ١٥ من المنطوق أن يصبح النص كما يلي: "مع المتضررين حسب الاقتضاء". وفي الفقرة ١٧ ينبغي أن تكون البداية كما يلي: "تؤكد دورها في توفير.....".

ويأمل وفدي وسائر مقدمي المشروع أن يعتمد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/60/L.38 بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لاحظت بداية جولة من التصفيق للبيان الذي أدلى به توما ممثل السويد، واعتقد أن ذلك كان للإشادة بإنشاء الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ الذي سيحدث farkاً كبيراً. وسأعود إلى تلك المسألة فيما بعد عندما ينضم إلينا الأمين العام. ولكنني

ويعالج مشروع القرار مسائل تتعلق بمبدأ هام لتقديم المساعدة الإنسانية ومسائل تتصل بالجهود الرامية إلى زيادة تعزيز الاستجابة الإنسانية الدولية.

وأود، فيما يتعلق بالفئة الأولى، أن أؤكد أن مشروع القرار يؤكد مجدداً على مبادئ الحياد، والإنسانية، والتمهيد، والاستقلال لتقديم المساعدة الإنسانية، ويطلب إلى الحكومات والأطراف في الطوارئ الإنسانية المعقدة أن تتعاون تعاوناً تاماً مع الأمم المتحدة والوكالات والمنظمات الإنسانية الأخرى، وأن تكفل الوصول الآمن دون عائق إلى السكان المتضررين. ويعرب المشروع عن قلق الجمعية العامة البالغ إزاء العنف الموجه عمداً ضد السكان المدنيين في العديد من حالات الطوارئ. ويطلب إلى الدول أن تتخذ تدابير وقائية ضد أعمال العنف المرتكبة ضد السكان المدنيين وأن تتصدى لها بأسلوب فعال، ويدعو الدول إلى تعزيز ثقافة للحماية. ويعرب أيضاً عن بالغ القلق إزاء عدد ونطاق الكوارث الطبيعية وتأثيرها المروع الذي لمسناه في هذه السنة في منطقة المحيط الهندي ومؤخراً في باكستان، والولايات المتحدة، وأمريكا الوسطى.

وفي الفئة الثانية، تتمثل المسألة الرئيسية في رفع الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ الحالي إلى مستوى الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ - وهذا تدبير سيكفل الاستجابة للطوارئ الإنسانية على نحو يمكن التنبؤ به بصورة أفضل وفي الوقت المناسب. وسيكون هدفه هو التشجيع على العمل والاستجابة في وقت مبكر لتقليل الخسائر في الأرواح. وسيعزز الاستجابة للاحتياجات الحساسة من الناحية الزمنية، وسيعالج الحالات التي تعاني فيها الاستجابة الإنسانية من نقص في التمويل.

ويحث المشروع الدول الأعضاء على النظر في تقديم تبرعات إلى الصندوق، ويدعو القطاع الخاص وجميع المعنيين

السيدة باون (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية):
أتشرف بأن أعرض، باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين، مشروع القرار A/60/L.39 المعنون "التعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية".

ويسرنا أن نعلن أنه، علاوة على البلدان المشتركة في تقديم مشروع القرار والواردة أسماؤها في النص - وهي: الاتحاد الروسي، والسويد، والمملكة المتحدة، واليابان، واليونان، انضمت إليها أيضا البلدان التالية: ألمانيا، وأيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبولندا، وبيلاروس، وتركيا، والجمهورية التشيكية، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وفرنسا، وفنلندا، وكرواتيا، ولكسمبرغ، وليختنشتاين، والنمسا، ونيوزيلندا، وهولندا.

وأود أن أجري تصويبا صياغيا طفيفاً على النص الإنكليزي للفقرة ١٠ من المنطوق. ويرجى أن تصحح عبارة: "تخطط علما في هذا الصدد" بحيث تصبح صحيحة من الناحية اللغوية الانكليزية.

ولقد كانت الكوارث الطبيعية دائما جزءاً من واقعنا، غير أننا لمسنا على امتداد السنة الماضية بصفة خاصة زيادة في مدى تواتر حدوثها ونطاقها، مما أدى إلى وجود تحديات خطيرة للعديد من البلدان التي تعاني من آثارها الماثلة. ويكون بعض هذه النتائج طويل الأمد، ولا سيما في البلدان النامية التي يمكن أن تترتب فيها على هذه الكوارث آثار خطيرة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأننا إذ ندرك تمام الإدراك أنه قد لا يتسنى القضاء التام على المعاناة الناجمة عن الكوارث الطبيعية، فإننا نرى أن الاستجابة الدولية ينبغي ألا تتركز على الرد الفوري فحسب وإنما أيضا على الإنعاش الطويل الأجل والاحتياجات الإنمائية للدول التي تخرج من هذه الكوارث.

أيضاً ممتن لأن مشروع القرار ١٨٢/٤٦ يشير إلى القرار الذي اتخذ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. لقد تم الانتهاء من إعداد ذلك القرار في حوالي الساعة ١/٠ من صباح ليلة ١٧ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. وكنت رئيساً لتلك المفاوضات. وكل ما أود أن أقوله هو أن الهدف حينذاك كان هو التوصل إلى إنشاء صندوق ضخم يبلغ حجمه ٥٠ مليون دولار. وبدأ تشغيل الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ، كما كان يسمونه، في ١ أيار/مايو ١٩٩٢. وورد إلينا آخر مليون دولار في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢. وسعدنا كثيراً عندما حدث ذلك، وأصبح الصندوق قائماً بالفعل في ١ أيار/مايو ١٩٩٢.

ويتضح الدليل على مدى الجدية التي أصبحت تكتسي بها هذه المسائل عندما يدرك المرء أننا نتكلم هنا عن صندوق يبلغ عشرة أمثال ذلك الحجم. وهذه مناسبة حزينة وسارة في الوقت ذاته - حزينة لأننا نلمس أننا نواجه الآن في العالم كوارث ضخمة تقتضي توفر هذا القدر الكبير من الموارد، ولكنها أيضا دلالة حسنة على أنه يوجد في العالم الآن ما يكفي من تضامن للتأكد من إنشاء مثل هذا الصندوق. واعتقد أننا في وقت عيد الميلاد هذا، وفي وقت الأعياد عامة، نحتاج إلى هذه الدلالة على التضامن، وعلى أننا في سبيلنا إلى تلبية المسائل الواردة في وثيقة نتائج اجتماع القمة، الواحدة تلو الأخرى.

لقد خرجت قليلاً عن الوظائف المعتادة للرئاسة، وآمل ألا ينظر الأعضاء إلى هذا على أنه مؤامرة سويدية للتأثير على جدول الأعمال، ولكنه كان من أجل خدمة قضية مفيدة.

وأعطي الكلمة الآن لممثلة جامايكا لعرض مشروع القرار A/60/L.39.

وأخيراً، أود أن أشيد بالأعمال البارزة التي اضطلع بها الوفد الهندي، ولا سيما السيدة روشي غانا شيام، في تيسير النص.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نبت الآن في مشاريع القرارات، A/60/L.3 و A/60/L.37 و A/60/L.38 بصيغته المنقحة شفويًا، و A/60/L.39 بصيغته المنقحة شفويًا.

وقبل أن أعطي الكلمة لممثل كوبا الذي يود أن يتكلم تعليلاً لموقفه قبل البت في مشاريع القرارات، هل لي أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تحدد بمدة أقصاها ١٠ دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد كومرباتش ميغين (كوبا) (تكلم بالأسبانية): يتعلق تعليق وفدي للتصويت بمشروع القرار A/60/L.38. وتولي كوبا مسألة تقديم المساعدة الإنسانية أهمية خاصة. فإذا كان المرء يعيش في منطقة تتواتر فيها الأحداث المناخية بصورة متزايدة وتترك وراءها دماراً أكبر، يصبح بذل الجهود في ذلك المجال أمراً أساسياً، للمساعدة على الحد من آثار تلك الكوارث. ولقد مددنا، بالإضافة إلى ذلك، يد التعاون إلى جيراننا في منطقة البحر الكاريبي وخليج المكسيك فيما يتصل بنتائج الأعاصير التي تحتاح المنطقة. غير أننا نؤمن بأن الاحتياجات الملحة للذين يجدون أنفسهم محاصرين في الحالات الطارئة يجب ألا تُتخذ ذريعة للأخذ بأفكار لا تحظى بتوافق الآراء بين أعضاء الجمعية العامة، مثل ما يسمى بثقافة الحماية المشار إليها في الفقرة ٣ من المنطوق.

علاوة على ذلك، نود أن نوضح أن الفقرة ٩ من المنطوق يجب ألا يُفهم منها أنها تعيد تفسير الاتفاق على استعراض الثلاث سنوات الشامل للبرامج، ويجب ألا تُبذل أي محاولة لتوسيع ولايات ومهام مسؤولي الأمم المتحدة الرسميين المقيمين في بلدان معينة، وأن استخدام عبارة "قدر

ويقوم مشروع القرار على أساس مضمون النصوص السابقة بشأن الموضوع نفسه، مع بذل محاولات لتبسيطه واستكمال استناداً إلى التطورات الحاصلة مؤخراً. وبادئ ذي بدء، يعيد النص، ضمن جملة أمور، تأكيد القرار ١٨٢/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ الذي يورد المبادئ التوجيهية لتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة في حالات الطوارئ. وننوه أيضاً، يا سيادة الرئيس، بدوركم البارز في الانتهاء من إعداد ذلك القرار.

ويؤكد المشروع أيضاً الدور الذي تضطلع به الدول المعنية في الحد من أثر أي من الكوارث الطبيعية، كما أنه يسلم في الوقت نفسه بأهمية التعاون الدولي في دعم الجهود التي تبذلها الدول المتضررة التي قد تكون لها قدرات محدودة على الوفاء بذلك المطلب. وتسلم مجموعة السبعة والسبعين والصين أيضاً بضرورة التنسيق فيما بين الشركاء المعنيين، بما في ذلك الدول المتضررة، والمنظمات الإقليمية والدولية، والمجتمع المدني طوال عمليات الإغاثة وجهود الإصلاح والتعمير المتوسطة والطويلة الأجل، بطريقة يكون من شأنها الحد من القابلية للتأثر بالمخاطر الطبيعية مستقبلاً.

وتعلق مجموعة السبعة والسبعين والصين أهمية على تعزيز جهود البلدان، ولا سيما البلدان النامية، لتحسين قدراتها على كل المستويات من أجل التأهب للكوارث الطبيعية والاستجابة لها على سبيل الاستعجال، والحد من آثارها الضارة.

ونحن ممتنون لشركائنا على الروح البناءة والتوفيقية والودية التي سادت في أثناء المشاورات غير الرسمية على مشروع القرار. فقد أدى ذلك إلى نتيجة معقولة نأمل أن تتأكد باعتماد النص بتوافق الآراء.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/60/L.38؟

اعتمد مشروع القرار A/60/L.38 بصيغته المصوبة شفويا (القرار ١٢٤/٦٠).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/60/L.39 صدر تحت عنوان "التعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/60/L.39 بصيغته المصوبة شفويا؟

اعتمد مشروع القرار A/60/L.39 بصيغته المصوبة شفويا (القرار ١٢٥/٦٠).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/60/L.36 المعنون "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني". أعطى الكلمة لممثلة المملكة المتحدة.

السيدة برازير (المملكة المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): تود المملكة المتحدة أن تقترح تنقيحا على الفقرة الرابعة من ديباجة مشروع القرار A/60/L.36. الفقرة الجديدة يصبح نصها كما يلي:

"وإذ يساورها شديد القلق إزاء تدهور الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني، ولا سيما الأطفال، في جميع أنحاء الأرض المحتلة الذي يشكل أزمة إنسانية متفاقمة".

لقد تم الاتفاق على التنقيح في مشاورات غير رسمية ولم يرد في النص المعروض علينا.

مناسب من السلطة والموارد والمساءلة" في هذه الحالة يشير حصرا إلى الوظائف الداخلية للوكالات في الميدان.

أخيرا، يحدونا وطيد الأمل أن يساعد توسيع صندوق الطوارئ المركزي الدائر على معالجة متطلبات التمويل للحالات الإنسانية الطارئة، وأن الموارد التي تُصرف بطريقة منصفة لن تحدد الجهة المستفيدة منها سلفا. فصرف الأموال يجب أن يتم مع التقيد بالقرار ١٨٢/٤٦ الذي يحدد المبادئ التوجيهية لتخصيص الأموال للمساعدة الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشاريع القرارات A/60/L.36 و A/60/L.37 و L.38 بصيغته المصوبة شفويا و L.39 بصيغته المصوبة شفويا.

نبت أولا في مشروع القرار A/60/L.37 المعنون "سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة".

وقد أضافت إسبانيا وأنغولا وأوكرانيا والرأس الأخضر وغرينادا وفيجي ومالطة ومالي أسماءها إلى قائمة مقدمي مشروع القرار.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/60/L.37؟

اعتمد مشروع القرار A/60/L.37 (القرار ١٢٣/٦٠).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/60/L.38 صدر تحت عنوان "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ".

وقد أضافت إسبانيا وإسرائيل وأنغولا وأوكرانيا وباكستان وبلير وتايلند وتيمور - ليشتي وجزر مارشال وجمهورية مولدوفا والرأس الأخضر وسيشيل وغرينادا وغواتيمالا ومالي أسماءها إلى قائمة مقدمي مشروع القرار.

الإسرائيلية هذه الأهداف أهدافا حيوية. ولقد اتخذنا عددا من الخطوات لتحسين الرفاه الإنساني لجيراننا الفلسطينيين، من قبيل العمل إلى أقصى حد ممكن في بيئة يفسدها الإرهاب على نقل الأغذية والأدوية والمساعدات الإنسانية وغيرها من الضرورات إلى المناطق الفلسطينية.

إن الإسرائيليين والفلسطينيين المدنيين تحملوا الكثير من الصعوبات والآلام نتيجة النشاط الإرهابي خلال السنوات الخمس الماضية. ونؤمن بأن هذه الظاهرة الخطيرة لا تزال أكبر عائق أمام تحسين الحالة الإنسانية للشعب الفلسطيني. وحقيقة أن المنظمات الإرهابية تعمل بحرية داخل السلطة الفلسطينية تشكل تهديدا مباشرا للمدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين ولتيسير المساعدات الإنسانية.

علاوة على ذلك، تعمل المنظمات الإرهابية في كثير من الأحيان على استغلال الجهود الإنسانية. ولقد تم قبل عدة أسابيع إبرام اتفاق هام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية يتعلق بالعبور عبر الحدود. ويجري حاليا إعداد ترتيبات لتمكين العبور من غزة إلى الضفة الغربية. والمؤسف أن إسرائيل تتلقى تقارير تفيد بأن ثمة إرهابيين معروفين يعبرون بحرية معبر رفح من مصر إلى قطاع غزة. إن السبب الكامن وراء العنف في المنطقة ووراء الحالة الإنسانية للشعب الفلسطيني يظل للأسف هذا النوع من العنف الذي يمكن منعه.

أما بعد، ورغم العمل الإرهابي المروع الذي حصل في تنانيا قبل بضعة أيام، لا بد من التشديد على أنه اعتبارا من ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، تمت الموافقة لموظفين فلسطينيين يبلغ عددهم ٢٣ ٠٠٠ موظف - ٧ ٠٠٠ منهم هم من قطاع غزة و ١٦ ٠٠٠ من الضفة الغربية - على العمل في إسرائيل بمختلف القطاعات. وإضافة إلى ذلك، هناك ١٤ ٢٠٠ فلسطيني من موظفي المنظمات الدولية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أصبح الرأس الأخضر مقدما إضافيا لمشروع القرار A/60/L.36.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/60/L.36 بصيغته المنقحة شفويا؟

اعتمد مشروع القرار A/60/L.36 بصيغته المنقحة شفويا (القرار ١٢٦/٦٠).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل إعطاء الكلمة للممثلين الراغبين في تعليل موقفهم إزاء مشروع القرار المعتمد للتو، اسمحوا لي بأن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

أعطي الكلمة لممثل إسرائيل.

السيد كوهين (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): ما فتئت إسرائيل تدعم منذ وقت بعيد تقديم المساعدة الإنسانية إلى الشعب الفلسطيني، ونحن نشعر بالسعادة لانضمامنا إلى توافق الآراء على هذا القرار. لقد عملنا عملا وثيقا مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والفلسطينيين بغية دعم هذا القرار، وإننا مسرورون جدا لأن هذه المسائل أمكن تأكيدها في هذا السياق.

أود أن أشدد على أن صياغة هذا القرار كانت مثالا على عملية أدت إلى تعزيز الاحترام والتفاهم المتبادلين. وخلافا للعديد جدا من القرارات التي تستهدف إسرائيل بطريقة منحازة وغير متوازنة، فإن هذا القرار يدل على أن إيجاد أرضية مشتركة أمر مفيد لمساعدتنا المشتركة، ونأمل أن تتكرر هذه الآلية في قرارات مقبلة تتعلق بالشرق الأوسط.

نحن نعتقد أن التخفيف من المعاناة الإنسانية وتعزيز الأمن والرفاه والازدهار لجميع الشعوب في الشرق الأوسط عاملان مهمان لنجاح مبادرات السلام، وتعتبر الحكومة

الأمم المتحدة، والذي ينشئ الصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ. فهذا يمثل تحديثاً رئيسياً وخطوة كبرى إلى الأمام بالنسبة إلى الإطار الأساسي للأمم المتحدة في مجال تنسيق المساعدات الإنسانية الدولية، وهو ما نص عليه قرار الجمعية العامة ٤٦/١٨٢ المتخذ في عام ١٩٩١.

إن جميع الأعضاء، الذين أود أن أشكرهم، قد عملوا بنشاط للتوصل إلى هذه النتيجة الهامة. وأود أن أتوجه بآيات شكرية الخاصة إلى السفير أندريس ليدن، ممثل السويد، وإلى منسق القرار، السيد بيلي إينارسون، على احتتام المفاوضات المتعلقة بهذه المسألة بنجاح.

وأود كذلك أن أعرب عن امتناني هنا للمنسق العام لهذه القرارات الإنسانية الهامة التي نظر فيها مباشرة في جلسة عامة، السفير جان - مارك هوشيت، ممثل لكسمبرغ، على قيادته القديرة التي كفلت التماسك وإنهاء وضع القرار الإنساني في الوقت المحدد. لقد أدوا جميعاً عملاً عظيماً، وأنا أتوجه بالشكر إليهم.

إننا، بإنشائنا اليوم الصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ، نكون قد نفذنا الولاية التي أناطنا بها زعمائنا، الذين طالبونا، في شهر أيلول/سبتمبر الماضي في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة، بإجراء تحسينات ملموسة على نظام الاستجابة الإنسانية، بما في ذلك توفير الأموال العائدة للمساعدات الإنسانية في الوقت المناسب وإمكانية التنبؤ بها. ولذلك، يصادف اليوم أيضاً يوماً نتقل فيه من القول إلى العمل، وإلى تنفيذ ما قرره قادتنا في أيلول/سبتمبر.

بإنشاء الصندوق المركزي المتجدد لمواجهة حالات الطوارئ اتخذنا قراراً حاسماً لضمان أن تكون الاستجابة الدولية للأزمات الإنسانية المعاصرة أكثر فعالية وأكثر إنصافاً. فضلاً عن ذلك، أثبتنا أن الدول الأعضاء في الأمم

يعبرون إلى إسرائيل يومياً - ١٢ ٥٠٠ منهم هم من الضفة الغربية و ١ ٧٠٠ من قطاع غزة.

وتؤمن إسرائيل بأن المساعدات الإنسانية يجب توفيرها بدون انتقائية أو تسييس. وعزم إسرائيل على الانضمام إلى توافق الآراء بشأن هذا القرار ينبغي أن يدل على حسن النية السياسية لإسرائيل. وينبغي عدم إساءة تفسيره بأنه تأييد لبعض البنود الواردة في النص التي تتعارض مع كل من نصوص الاتفاقات المعقودة بين الطرفين وروحها. علاوة على ذلك، من المهم التشديد على أن المدنيين من كلا طرفي الصراع هم الذين يعانون الآلام والألم ليس حكراً على طرف بعينه، وعلينا كفالة أن يعيش كلا الشعبين بعيداً عن العنف أو الخوف.

إن رفاه المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء لن يتحقق إلا عن طريق الوفاء المتبادل بالالتزامات المنصوص عليها في خارطة الطريق. والمرحلة الأولى من خارطة الطريق تتطلب من السلطة الفلسطينية وضع حد للإرهاب. وتدرك إسرائيل أن تفكيك البنية التحتية للإرهاب يشكل عملاً صعباً. ومع ذلك، بغية التقدم نحو تحقيق السلام، من الضروري القيام بهذا العمل. وما زالت إسرائيل تأمل، مع وجود قيادة مسؤولة ومؤسسات فعالة، وتفكيك المنظمات الإرهابية، ووجود التزام بالتعايش السلمي، أن يكون بمقدور الإسرائيليين والفلسطينيين العمل معاً لتحسين الظروف الإنسانية لكلا شعبينا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أرحب بالأمين العام

في الجمعية العامة.

إن لدينا جميعاً السبب للترحيب الحار باتخاذ الجمعية العامة اليوم عدة قرارات هامة في المجال الإنساني. وأريد أن أسلط الضوء بصفة خاصة على القرار الذي يشكل معلماً بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية الطارئة التي تقدمها

الإنسانية وتدعم الحاجة إلى العمل بتصميم مشترك. فمن خلال عملنا الجماعي ودعمنا المتواصل لعمليات الإصلاح هذه سننجز في تحسين نظام ممارسة الأنشطة في المجال الإنساني على صعيد عالمي، وبذلك نساعد الذين هم بحاجة ماسة إلى المساعدة.

أنا سعيد لأننا نختتم بعمل إيجابي سنة صعبة بشكل خاص من حيث الأزمات الإنسانية. فصور التأثيرات المدمرة المترتبة على الأعاصير العملاقة في منطقة البحر الكاريبي والانزلاقات الطينية في أمريكا الوسطى والزلازل المروعة في جنوب آسيا لا تزال ماثلة أمامنا ومحفورة في ذاكرتنا وفي نفوسنا.

وهنا أود أن أشيد بمكتب منسق الشؤون الإنسانية، تحت الإدارة القديرة لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، يان إيغلاند، وبجميع المنظمات الإنسانية والأفراد العاملين في الإغاثة الإنسانية الذين ساعدوا في تخفيف حدة الآلام والمعاناة التي سببتها كوارث عديدة جداً، بعضها من صنع الإنسان وبعضها طبيعي، في جميع أنحاء العالم.

أثبت عام ٢٠٠٥ مدى ما يمكن أن تحدثه الطوارئ الإنسانية العشوائية والواسعة الانتشار من دمار على شكل خسائر في الأرواح وتدمير سبل العيش. ولكننا رأينا اليوم أيضاً وجود تضامن وتعاطف ومحبة في العمل. وبدون محبة لا يحدث شيء في الحياة. وبدون تعاطف تحدث الأشياء الخطأ. دعونا نجعل تقوية نظام الاستجابة في حالات الطوارئ الإنسانية التزامنا المشترك وهدفنا لعام ٢٠٠٦.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): أنا سعيد بموافقة الدول الأعضاء على الصندوق المركزي المتجدد الدائم لمواجهة حالات الطوارئ الذي أقرته الوثيقة الختامية للقمة العالمية. ونتيجة عن هذا القرار، سيصبح الصندوق المحسن

المتحدة مستعدة لتلبية متطلبات القرن الحادي والعشرين في هذا الميدان الهام على نحو مرن ومسؤول. وأنا ممتن للدول الأعضاء على مساهمتها السخية في الصندوق.

وبهذا القرار، أضيف عنصر منح كبير للصندوق المركزي المتجدد لمواجهة حالات الطوارئ الموجود حالياً للمساعدة على بدء عمليات الغوث في الأيام العصبية من الأزمة، وذلك لمنع تفاقم الأزمة وخروجها عن نطاق السيطرة، ولمعالجة الاختلال في تمويل حالات الطوارئ. وقد دعونا الأمين العام إلى إجراء الترتيبات الإدارية والتنظيمية والاستشارية اللازمة لبدء وإنشاء صندوق مركزي متجدد جديد لمواجهة حالات الطوارئ. وأكدنا أيضاً على أهمية الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في توفير التوجيه لاستخدام الصندوق، على نحو يتمشى مع المبادئ المنصوص عليها في القرار ١٨٢/٤٦ لعام ١٩٩١.

بيد أن تحسين تمويل الأنشطة مجال الشؤون الإنسانية عنصر واحد فقط من العناصر الرئيسية لعملية إصلاح الأنشطة في هذا المجال. ونحن بحاجة أيضاً لتعزيز قدرة نظام الأنشطة في مجال الشؤون الإنسانية على صعيد عالمي ومواصلة تحسين تنسيق الأنشطة في المجال الإنساني في الميدان. وسيستمر العمل في هذا المجال في الجمعية العامة في الربيع.

يجب تناول عناصر برنامج إصلاح الأنشطة في المجال الإنساني معاً في جميع إدارات ومكاتب الأمانة العامة والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لكي تكون فعالة. فهذه المبادئ الثلاثة تستحق الاهتمام والدعم المستمرين من الدول الأعضاء.

اتخذنا اليوم هذا القرار بدعم من البلدان المانحة والمتلقية، من البلدان الأكثر عرضة للكوارث والبلدان الأكثر قدرة على تقديم المساعدة واستعداداً لذلك. وتثبت ملكية هذا القرار الواسعة الطابع والتأثير العالميين حقاً للأزمات

إنصافاً، على أساس الحاجة المثبتة. وسيمكننا أيضاً من تقديم منح في حالات الطوارئ لأعمال الإنقاذ بعد حدوث الكوارث. وببساطة شديدة، سينقذ أرواحاً.

وقد تعهدت البلدان المانحة بالفعل في قمة أيلول/سبتمبر بمبلغ ١٧٥ مليون دولار كدعم ذي دلالة للصندوق. وقد تعهدت بمعظم هذه الأموال دول الاتحاد الأوروبي. وأشكرها على سخائها وأدعو الدول الأعضاء الأخرى إلى الإسهام بطيب خاطر لا يقل عن ذلك.

من جهتنا، سنتشاور، نحن في الأمانة العامة، مع الدول الأعضاء وذوي المصالح الآخرين لوضع ترتيبات إدارية وتنظيمية مفصلة للصندوق الاحتياطي ونعد بأن نديره بأقصى قدر من الشفافية. وسنكون مساءلين، وسنقدم إفصاحاً عاماً كاملاً عن جميع المنح والنفقات. وأعتقد أن هذا، كما أوضح الرئيس، سيمكن منسق الشؤون الإنسانية وجميع موظفينا العاملين في مجال الشؤون الإنسانية من الرد بسرعة أكبر، وسيوفر لهم وسيلة ضرورية للرد، افتقروا إليها على مدى السنة الماضية، وذلك كما رأينا في أزمة تلو أزمة.

ويحدوني الأمل أن يُنفذ المزيد من أعمال متابعة مؤتمر القمة في وقت قريب. وفي هذا الصدد، أتطلع إلى اعتماد الدول الأعضاء في الأسبوع القادم لمشروع القرار المنقح الرامي لإنشاء لجنة بناء السلام.

وإلى أن يتم ذلك، اسمحوا لي أن أتقدم بالتهنئة لكم يا سيادة الرئيس وللجمعية العامة على هذا الإنجاز التاريخي الذي حققتموه اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه الهام وعلى تشجيعه ودعمه للأعمال الإنسانية وللعاملين في مجال الشؤون الإنسانية، الموجودين في الميدان والموجودين هنا في المقر وفي جميع أنحاء العالم. وأود أيضاً أن أشكره على

يعرف باسم الصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ. ويضمن إجراء الجمعية العامة اليوم أن تفعل الأمم المتحدة أكثر مما اعتادت أن تفعله وبسرعة أكبر في ميدان المساعدة الإنسانية الهام.

كما تعرف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أكثر من أية جهة أخرى، كانت الوثيقة الختامية للقمة العالمية وثيقة طموحة جداً، ومتابعتها مهمة كبيرة. وقد كان هذا واضحاً منذ البداية، ولكن كان واضحاً أيضاً أن الرؤية الجسورة كانت ضرورية لإعداد الأمم المتحدة للقرن الحادي والعشرين. واليوم، بفضل جهود الرئيس إلياسون وجميع الأعضاء، نحتفل بأول نجاح لنا.

كان صندوق الطوارئ جزءاً حرجاً من الإصلاح الواسع النطاق للأنشطة في مجال الشؤون الإنسانية. وكما جاء في التقرير المعنون "في جو من الحرية أفسح"، يجب أن يوفر هذا الإصلاح تمويلاً أفضل توقيتاً ويمكن التنبؤ به على نحو أفضل، كما يجب أن يوفر قدرة معززة للاستجابة في حالات الطوارئ الإنسانية والتنسيق الميداني الأفضل.

ولفترة طويلة جداً، ظل تقديم المساعدة الإنسانية لضحايا الكوارث عملية رد فعل. ولم يجر السعي للحصول على تمويل للإغاثة إلا بعد أن تحل الكارثة. ومن غير المقبول أيضاً التمويل غير المتساوي للآزمات المختلفة، حيث تتلقى المعاناة التي تعرضها شبكات التلفزيون أو الموجودة في أماكن استراتيجية اهتماماً غير متناسب. ونظراً لأن الأموال تأتي على هيئة دفعات صغيرة، فإن هذا عني في كثير من الأحيان فقدان أرواح كان بالإمكان، وينبغي إنقاذها.

ولذلك، يشجعني بشكل خاص توافق الآراء الواسع في الجمعية العامة المؤيد لهذا الصندوق الجاهز الجديد. وآمل أن يترجم هذا الدعم إلى تمويل سخي وفوري. وإذا حدث ذلك، فإنه سيمكن من توزيع المساعدة الغوثية على نحو أكثر

الجمعية العامة تود أن تحتتم نظرها في البند الفرعي (د) من البند ٧٣ من جدول الأعمال؟

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية قد أنهت هذه المرحلة من نظرها في البند ٧٣ من جدول الأعمال وبنده الفرعي (أ).

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الحشامي (تونس).

البند ١٠ من جدول الأعمال

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

تقرير الأمين العام (A/60/556)

الرئيس بالنياية (تكلم بالفرنسية): تنظر الجمعية العامة الآن في البند ١٠ من جدول الأعمال، المعنون "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة". وقد تم تعميم تقرير الأمين العام في الوثيقة A/60/556.

السيد تشواسورين (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): إنه لامتياز كبير وشرف بارز لي أن أتكلم هنا، ممثلاً البلد المضيف للمؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، المعقود في أولانباتار في عام ٢٠٠٣. كما أتكلم هنا أيضاً بصفتي الرئيس الحالي للمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

إن الزخم العالمي تجاه إضفاء الطابع الديمقراطي، الذي تولّد على مدار العقود الثلاثة الماضية، حينما شرعت دول عديدة، بما فيها بلدي، في عملية إرساء أسس الديمقراطية وتحركت دول كثيرة نحو استعادة جذورها الديمقراطية، هو زخم رائع حقاً في نطاقه وقوته. ويتم إرساء أسس الديمقراطية اليوم بوصفها قيمة عالمية. وقد أكد على

تعبيره عن التضامن مع ضحايا الكوارث، الذين ينبغي أن نتذكرهم دائماً.

أعطي الكلمة الآن للمراقب عن فلسطين.

السيدة رشيد (فلسطين): باسم الوفد الفلسطيني، اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر للاتحاد الأوروبي على تقديمه القرار، المعنون "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني"، الذي أُنخذ قبل هنيهة بتوافق الآراء، وأن أتقدم بالشكر لجميع الوفود التي أيدت هذا القرار. ونود أن نشكر أيضاً الاتحاد الأوروبي على تضمينه في القرار هذا صيغة بشأن الأطفال الفلسطينيين، إثر نتائج المفاوضات الناجحة التي عُقدت خلال هذه الدورة. ونعتقد أن تضمين هذه الصيغة بشأن الأطفال الفلسطينيين في قرار أُنخذ بتوافق الآراء في الجمعية العامة، يبعث برسالة قوية إلى الشعب الفلسطيني مفادها أن المجتمع الدولي يدرك الآثار الضارة للاحتلال الإسرائيلي على أرواح الأطفال الفلسطينيين، ويعمل على التصدي لها.

ونعتقد أيضاً أن هذا القرار سيبعث برسالة تضامن قوية مع كل السكان الفلسطينيين الذين يرزحون تحت نير الاحتلال الإسرائيلي الوحشي منذ ٣٨ عاماً، وسيساعد بحق إلى حد كبير في تخفيف محتهم المأساوية.

إننا نتطلع إلى اليوم الذي لن يعتمد فيه الشعب الفلسطيني على المساعدات الإنسانية التي يقدمها إليه المجتمع الدولي، ويكون قادراً على أن يعيش في دولته المستقلة فلسطين، حياة خالية من الاحتلال والخوف وإرهاب الدولة الذي ترتكبه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وبمناى عن القهر الإسرائيلي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا نكون قد انتهينا من هذه المداولات بشأن هذه القضايا. هل لي أن أعتبر أن

أطلقت حكومة منغوليا برنامجا نموذجيا يهدف إلى: أولاً، صياغة خطة عمل وطنية لتوطيد الديمقراطية، وثانياً، وضع مؤشرات للحكم الديمقراطي الوطني وإعداد ورقة معلومات قطرية خاصة بمنغوليا لقياس مدى أدائها الديمقراطي، لتحديد الخطوط الأساسية ووضع الإطار المعياري للعملية الديمقراطية في البلد. وسييسّر هذا البرنامج تصميم وقيادة منهجيات يمكن أن تستخدمها الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في تحضير خطط العمل الخاصة بها، وما تم تدوينه من معلومات قطرية، وقاعدة البيانات الخاصة بالمؤشرات الديمقراطية، كما تم الاتفاق عليه في خطة عمل أولانباتار.

وفي سياق وضع مؤشرات الحكم الديمقراطي وخطة العمل الوطنية، عقدت منغوليا أول مؤتمر وطني لها عن حالة الديمقراطية وذلك في حزيران/يونيه من هذا العام. وقد جمع ذلك المؤتمر ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني في مناقشة شاملة عن مدى جودة الديمقراطية في البلد، والفرص المتاحة لها والتحديات التي تواجهها، والحلول الديمقراطية للقضايا الإنمائية الحاسمة التي تواجهها منغوليا حالياً. ويجري التخطيط الآن لإجراء الحوارات والمشاورات الإقليمية لمشاطرة تجارب منغوليا في المتابعة مع ديمقراطيات جديدة أو مستعادة أخرى.

واسمحوا لي أن أشدد على أهمية الحاجة المتزايدة إلى تقييم التقدم المحرز في عملية إرساء الديمقراطية. وقد أصبح تحسين نوعية الديمقراطية مطلباً سياسياً في الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة وفي الديمقراطيات الناضجة. ووجود التزام عام بمبادئ الديمقراطية لم يعد كافياً اليوم. ووضع منهجيات لتقييم الديمقراطية ومؤشرات الحكم الديمقراطي يساهم في ما يقوم به الشعب في الديمقراطيات الحديثة من تقييم منتظم للحياة السياسية في بلد من البلدان، ويساعد في الإجابة على السؤال التالي: كيف يمارس مجتمع ما الديمقراطية من الناحية العملية؟ ما هي المرحلة التي وصلنا إليها وما الذي

ذلك من جديد مؤخراً زعماء العالم في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي.

إن حركة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، التي تكتسب الآن صفة العالمية، كانت نتاجاً لـ "الموجة الثالثة لإرساء الديمقراطية". ومنذ أن قامت هذه الحركة قبل ١٧ عاماً فهي بدورها ما فتئت تضطلع بدور بارز في زيادة تعزيز عملية إرساء الديمقراطية التي اجتاحت العالم. وقد كانت مؤتمرات الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة مصدراً لإلهام العديد من الديمقراطيات الفتية في كفاحها من أجل بناء مجتمعات ديمقراطية حديثة وعاملة، تستند إلى أسس التعددية، واحترام حقوق الإنسان، وحرية الصحافة، والحكم الديمقراطي. واعتمدت تلك المؤتمرات إعلانات وخطط عمل هامة، وقامت بتيسير تبادل الآراء والتجارب والدروس المستفادة في ما بين مجموعة واسعة النطاق من الديمقراطيات الجديدة والمستعادة والناضجة.

إلا أن هذه الإعلانات والخطط، بالرغم من أهميتها، غير كافية. فيجب أن تتبعها أعمال ملموسة أو، ونقتبس هنا كلمات من تقرير الأمين العام المعنون في جو من الحرية أفسح، "إن الالتزامات يجب أن تقتن بالتتفيذ". ولذلك فإن بلادي، منغوليا، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قد شرعت، لأول مرة في تاريخ المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، في خوض التجربة الرائدة لتنفيذ أنشطة المتابعة العملية للوثائق الختامية للمؤتمر، وفي حفز عملية وطنية من التكيف والتنمية لجدول الأعمال الدولي للديمقراطية. وترد المعلومات حول الابتكارات التي تقودها منغوليا، في إطار متابعة المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، في تقرير الأمين العام تحت هذا البند من جدول الأعمال، في الوثيقة A/60/556. ومع ذلك، اسمحوا لي أن أتناول بإيجاز بعض هذه الابتكارات.

الأمين العام بشأن ضرورة إجراء مزيد من المناقشة لتعزيز وتوسيع نطاق وجوه عملية تنفيذ القرارات التي يتخذها كل مؤتمر.

وفي التقرير الذي أعده الأمين العام عن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، تناول بإيجاز أيضاً التنسيق بين المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة والحركات أو المنظمات الديمقراطية الحكومية الدولية العالمية والإقليمية، بما فيها مجتمع الديمقراطيات. وفي الحقيقة، اعتمد المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، بجميع عناصره، ومجتمع الديمقراطيات، بنهجه الأكثر محدودية تجاه العضوية، لغة يدعم كل منها الآخر. فإعلان أولانباتار، الذي أصدره المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، شجع:

”كلاً من المحفلين على العمل معاً بشكل وثيق في سبيل تحقيق الهدف المشترك لتنمية الديمقراطيات وتعميقها في بقاع العالم كافة“،

والتزم مجتمع الديمقراطيات، في اجتماعه الوزاري الثالث، المعقود في مطلع هذا العام في سانتياغو، بالعمل على

”تشجيع التعاون مع المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، بوصفه منتدى حكومياً دولياً لتعزيز وتوطيد الحكم الديمقراطي في الديمقراطيات الجديدة والمستعادة“.

ومنغوليا، بصفتها رئيس المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، ودولة مشاركة في مجتمع الديمقراطيات، والآن عضواً في المجموعة المنظمة لمجتمع الديمقراطيات، ما فتئت سبّاقة في الجهود التي تبذلها للتقريب بين هاتين الحركتين الحكوميتين الدوليتين العالميتين الهادفتين

ينبغي عمله لتعزيز الديمقراطية في المستقبل؟ حتى الآن، لم تعرب حكومات الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، بالإضافة إلى نظيراتها من الديمقراطيات الناضجة، عن استعدادها لإنشاء قاعدة بيانات لمؤشرات الحكم الديمقراطي المملوكة على صعيد وطني لتتمكن على نحو أفضل من رصد ما تحقّقه من تقدم في التنمية الديمقراطية والاجتماعية. بمرور الزمن، إلا في الوثائق الختامية للمؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وتطوير هذه المؤشرات في منغوليا سيكون أول محاولة لإجراء تقييم للديمقراطية تحت رعاية مؤسسة حكومية - هي وزارة الخارجية في هذه الحالة.

إن الديمقراطية ليست مفهوماً مجرداً؛ فلها تأثير مباشر على الحياة اليومية للناس. وكما شدد قادتنا في الوثيقة الختامية، الديمقراطية والتنمية واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية أمور مترابطة ومتآزرة؛ ولذلك، يجب أن يؤخذ في الحسبان بالكامل البعد الاجتماعي الاقتصادي للتحوّل إلى الديمقراطية، وإلا فإننا سنعرض للخطر مصداقية هذه العملية في حد ذاتها. وبناءً على ذلك، فإن مؤشرات الحكم الديمقراطي في منغوليا ستعد تحديداً على نحو يلي متطلبات صناع القرار في منغوليا ويتجاوب مع أولويات الإصلاح المدرجة في جدول أعمال السياسة العامة من وجهة نظر الشعب، لا سيما الفقراء والمجموعات المحرومة الأخرى.

ويعرب وفدي عن امتنانه للأمين العام على ملاحظته أن منغوليا أحرزت قدراً كبيراً من التقدم في ضمان متابعة أكثر فعالية للتوصيات التي اعتمدها المؤتمر الدولي الخامس. وأود أن أذكر بشكل خاص أن فريق أصدقاء الرئيس هو ابتكار هام في هذا المجال، وقد أنشئ أثناء المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة بهدف مساعدة الرئيس في الفترة المؤدية إلى انعقاد المؤتمر الدولي التالي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وتتفق أيضاً مع

تجسد الإرادة الجماعية لشعوب العالم، دور طبيعي في دعم الديمقراطية في جميع أنحاء المعمورة. وكان من المطمئن أن نشاهد هذا العام تطوراً هاماً في هذا الميدان تحديداً من مبادئ أنشطة الأمم المتحدة - وهو إنشاء صندوق للديمقراطية في الأمم المتحدة، كان بلدي من أوائل من رحبوا به.

ولا يمكن المبالغة في دور مساعدة التنمية وبناء الديمقراطية الجيدة التصميم في ظروف ديمقراطية متخلفة. ويجب أن يُبقي دائماً نصب أعيننا أنه لا توجد وصفة للديمقراطية "تناسب الجميع"، تماماً، كما لا توجد وصفات متماثلة تماماً للتحديات التي تواجه التنمية. وأفضل مساعدة هي المساعدة التي تراعي الظروف الوطنية الخاصة وتعني أيضاً الدروس العالمية التي تراكمت لدينا جميعاً على مدى الأعوام الثلاثين الماضية من الموجة الثالثة للتحويل إلى الديمقراطية. ولذلك، يرحب وفدي بحقيقة أن الغرض الأساسي من الصندوق سيكون دعم المشاريع التي تعزز وتقوي المؤسسات الديمقراطية وتيسر الحكم الديمقراطي في الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة ضمن الإطار التاريخي والثقافي الخاص بالبلد والمنطقة المعنيين، ويتطلع إلى تفعيل الصندوق في وقت مبكر.

وإذ نسترشد بتجربة منغوليا في التحويل بعد عهد الشيوعية، ومسؤوليتها بصفتها رئيساً للمؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، نعتقد أن بناء القدرة وبناء المؤسسات المتعلقة بالحكم الديمقراطي وسيادة القانون، بما في ذلك الجوانب المتصلة بتنفيذ الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات، ينبغي أن يكونا موضع تركيز الجيل الأول من أنشطة صندوق الديمقراطية. وبوصف المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة والمستعادة حركة شاملة تجسد تكوين عضوية الأمم المتحدة، وله جدول أعمال موضوعي جدي يتعلق بالحكم الديمقراطي

إلى تعزيز وتوطيد الديمقراطية. فعلى سبيل المثال، شاركت منغوليا، بصفتها رئيس المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، في وقت سابق من هذا العام في وفد إلى جورجيا يتألف من المجتمعات الديمقراطية لتشاطر تجارب الديمقراطية. فضلاً عن ذلك، أعد وفدي في الآونة الأخيرة ورقة غفلا حول السبل الممكنة للتقريب بين الحركتين - المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة ومجتمع الديمقراطيات - ووزع هذه الورقة على أعضاء المؤتمر، ملتصقاً وجهات نظرهم. ونرى أن إحدى أولى الخطوات العملية التي يمكن أن تتخذها الحركتان مشاركة وفد من مجتمع الديمقراطيات في الأنشطة الإقليمية المعنية بتبادل الخبرات في متابعة أعمال المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة التي تخطط منغوليا لتنظيمها.

ومن نفس المنطلق، لا يسع منغوليا إلا أن ترحب بمبادرة الأمين العام إلى بدء دراسة للميزات النسبية والتكامل والتوزيع المستصوب للعمل بين مختلف الحركات والمنظمات والمؤسسات الحكومية الدولية المعنية بالديمقراطية، سواء كانت عالمية أو إقليمية، وكيف عملت منظومة الأمم المتحدة وكيف يمكن أن تعمل في المستقبل مع هذه الحركات والمنظمات والمؤسسات على نحو يدعم كل منهما الآخر. ونأمل أن تؤدي هذه الدراسة إلى بذل جهد لتشجيع وتعزيز الديمقراطية على صعيد عالمي بتقديمها اقتراحات وتوصيات محددة بشأن دمج إجراءات مختلف الجهات ذات المصلحة في تلك العملية، وجعل هذه الإجراءات أكثر اتساقاً، وكذلك بشأن دور منظومة الأمم المتحدة والدعم الذي يمكن أن تقدمه.

والتحول إلى الديمقراطية ليس حدثاً. إنه عملية تستغرق سنوات أو حتى عقوداً من الجهود التي لا تكل. والديمقراطية أيضاً عملية تنبع من المجتمعات، ولكن يمكن وينبغي تقديم الدعم لها من الخارج. وللأمم المتحدة، بوصفها

والاجتماع المدني، فإن بوسع المؤتمر أيضاً أن يصبح شريكاً لصندوق الديمقراطية في النهوض بجدول الأعمال الدولي للديمقراطية.

في الختام، اسمحوا لي أن أذكر أن وفدي سيعرض في المستقبل القريب مشروع قرار في إطار هذا البند من جدول الأعمال، وسنقوم بتوزيع نص مشروع القرار هذا على جميع الوفود في بداية الأسبوع المقبل. ويحدونا أمل صادق في أن يتمكن مشروع القرار من الحصول على نفس الدعم الذي حصلت عليه القرارات في الأعوام السابقة وأن يشارك في تقديمه عدد من الدول الأعضاء يساوي عدد الدول التي شاركت في تقديم مشاريع القرارات في الأعوام السابقة أو عدد أكبر منه.

السيد طومسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلّم باسم البلدان الـ ٢٥ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ويؤيد عدد من البلدان الأخرى هذا البيان. وهذه البلدان هي ألبانيا، وأوكرانيا، وآيسلندا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، وجمهورية مقدونيا البوغسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا، ورومانيا، وصربيا والجبل الأسود، وكرواتيا.

إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بتطبيق وتشجيع المبادئ الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. ويرحب الاتحاد الأوروبي ترحيباً حاراً بالتأكيد مجدداً، في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي، على أن الديمقراطية قيمة عالمية، وأن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية أمور جميعها مترابطة ومتآزرة. وتشجيع وحماية حقوق الإنسان شرطان مسبقان لوجود مجتمع ديمقراطي، بينما الديمقراطية أفضل وسيلة لضمان التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان وتطبيقها في الأجل الطويل. وهما معاً يساعدان على توفير رخاء وتقدم وتنمية مستدامة بحق. ولهذا

فإن حماية الديمقراطية وحكم القانون والنهوض بهما من أعلى أولويات المجتمع الدولي.

ويرى الاتحاد الأوروبي أنه يمكن خدمة السلم والأمن الدوليين، على خير وجه، بنشر الديمقراطية وتوطيدها. ويمكن أن تساعد السياسة حسنة التنسيق داخل إطار الأمم المتحدة على التوصل إلى حلول سلمية للصراعات التي تهدد الاستقرار في مختلف مناطق العالم، وأن تمكّن الديمقراطية من أن تترسخ حيثما لم يكن لها وجود من قبل أو حيثما أدت إلى اندثارها الحرب أو الديكتاتورية أو انهيار المجتمع المدني.

ومن الضروري بالمثل تعزيز المؤسسات الديمقراطية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، ودعم الديمقراطية في كل البلدان التي انتقلت مؤخراً إلى النظام الديمقراطي. وتنشاطر تقييم الأمين العام الوارد في تقريره المعنون "في جو من الحرية أفسح" ما يلي: "وتعمل الأمم المتحدة أكثر من أي منظمة أخرى على تشجيع المؤسسات والممارسات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم" (A/59/2005 الفقرة ١٥١).

وفي ضوء سلطة الأمم المتحدة، يرى الاتحاد الأوروبي أنها أنسب إطار دولي للعمل فيه على تعزيز وتوطيد الديمقراطية وحقوق الإنسان عبر العالم. ونود، بصفة خاصة، أن نؤكد على الدور الذي اضطلعت به المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومركزها للتنسيق بشأن الديمقراطية. ويرحب الاتحاد الأوروبي بإنشاء صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية للمضي قدماً بتلك الأعمال الحيوية الأهمية. ونشجع الأمين العام والصندوق على تقييم تجارب وأنشطة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية في ذلك الميدان، وعلى التعاون عن كثب معها في تلك المهمة.

ويمثل نشر الحكم الصالح، ودعم الإصلاح الاجتماعي والسياسي، والتصدي للفساد وإساءة استعمال السلطة، وتوطيد دعائم حكم القانون، وحماية حقوق

الإنسان، خير أداة لتعزيز النظام الدولي. وعليه، يلتزم الاتحاد الأوروبي بتعزيز الأخذ بالطابع الديمقراطي عن طريق برامج التعاون ودعم الأمم المتحدة.

الرئيس بالإنابة (تكلم بالفرنسية): وفقاً للقرار

٣٢/٥٧ المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أعطي الكلمة للمراقب عن الاتحاد البرلماني الدولي.

السيدة فيليب (الاتحاد البرلماني الدولي) (تكلمت

بالانكليزية): يسرني أن آخذ الكلمة وأن أشير إلى تقرير الأمين العام قيد النظر اليوم بشأن الجهود الجارية لتعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة (A/60/556)، وأن أتوسع قليلاً في الإسهام الذي يقدمه الاتحاد البرلماني الدولي في تلك العملية.

ففي وقت يرجع إلى عام ١٩٩٧، قامت البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي بوضع واعتماد إعلان عالمي بشأن الديمقراطية، استرشدنا به منذ ذلك الحين في أعمالنا، ولا سيما فيما يتعلق بتقديم المساعدة ذات الصلة إلى المؤسسات البرلمانية الفتية، وبناء القدرات في ذلك المجال. والبرلمان، في نهاية المطاف، هو مؤسسة الدولة الرئيسية التي ينبغي فيها الاستماع إلى أصوات الجميع، الأغلبية والأقلية على السواء، والإعراب عن مصالحهم على النحو الكافي. وفي البرلمانات تتنافس المصالح المتباينة في الدولة، ويجري توجيهها نحو هدف واحد هو كفالة الصالح العام، الذي يتضمن حتماً التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وفي مناسبة انعقاد المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في أولانباتار، منغوليا، منذ عامين تقريباً، عمل الاتحاد البرلماني الدولي مع برلمان منغوليا فيما يتصل بتنظيم منتدى برلماني يستهدف النظر في دور البرلمانات في تعزيز الديمقراطية. والواقع أنه بالنظر إلى أن الموضوع العام للمؤتمر الخامس كان هو الديمقراطية، والحكم الرشيد، والمجتمع المدني، تم النظر في ذلك الموضوع أيضاً في

ولقد أشار ممثل منغوليا توماً إلى المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، المعقود في أولانباتار، منغوليا، في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وأشار الاتحاد الأوروبي إلى أن نتيجة ذلك المؤتمر تثبت أنه يوجد دعم متعاظم لتعزيز الديمقراطية في جميع أرجاء العالم. ومن شأن نظام الحكم الذي يقوم على حكم القانون والديمقراطية أن يتيح إمكانية التعبير الحر عن الآراء السياسية، عن طريق الآليات الانتخابية والتشاركية الأخرى، وأن يكفل استقلال الهيئة القضائية، وحرية وسائط الإعلام، وتعزيز المجتمع الإنساني، بما في ذلك الكفاح ضد الاستبعاد والفقر.

وأيد المشاركون في مؤتمر أولانباتار تلك المبادئ الديمقراطية، في الوقت الذي سلموا فيه بأنه لا يوجد نموذج مثالي واحد للديمقراطية. والاتحاد الأوروبي يوافق على ذلك. وتصدى المؤتمر أيضاً للتحديات العديدة التي تواجه الديمقراطية، ومن بينها الفقر، والإرهاب الدولي، والجريمة الاقتصادية عبر الوطنية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتجاهل الصارخ لحقوق الإنسان. واتفق على أنه على الرغم من الأهمية الحاسمة للكفاح بفعالية ضد هذه التهديدات، فإن ذلك يجب أن يتم دون النيل من حقوق الإنسان أو اللجوء إلى القمع.

شغل السيد حشاني (تونس)، نائب الرئيس، مقعد الرئاسة.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يشكر منغوليا مرة أخرى على استضافتها بنجاح مؤتمر عام ٢٠٠٣. ونتطلع إلى المؤتمر الدولي السادس الذي سيعقد في قطر في تشرين الثاني/نوفمبر

كوسيلة لضمان الحكم القائم على المساءلة، والحكم الأمين، والفعال.

وكان المنتدى البرلماني في أولانباتار أول منتدى من هذا النوع على صعيد المؤتمر الدولي. ولهذا كان المنتدى تجربة أبداعية ناجحة، كما تجلّى في اتفاق المؤتمر الرئيسي على أن يصبح هذا المنتدى جانباً دائماً من المؤتمر.

ولذلك، سيتيح البرلمانين، في المؤتمر الدولي السادس الذي سيعقد في العام القادم في الدوحة، فرصة هامة لتقييم التقدم المحرز في استعادة العمليات الديمقراطية وإرسائها وتوطيدها على الصعيد الوطني - زيادة عدد البلدان التي تجري انتخابات حرة، وإنشاء مؤسسات تمثيلية، بما في ذلك البرلمان، والسماح بالإعراب عن وجهات نظر متعددة. وسيسمح هذا أيضاً بإجراء استعراض للمجالات التي يلزم فيها بذل مزيد من الجهود، عن طريق جملة أمور منها زيادة التمثيل المتوازن للرجال والنساء في العمليات السياسية.

وما برح الاتحاد البرلماني الدولي، من جانبه، يتابع عدداً من توصيات المنتدى. وهو الآن بصدد استكمال معاييرهِ في مجال الانتخابات. وقد نشر مؤخراً خلاصة وافية من ورقات الخبراء عن التطورات الحاصلة في الميدان الانتخابي، بما في ذلك الآليات المتكررة للحكم على الانتخابات. ويتوقع الاتحاد في أوائل العام القادم أن ينشر نسخة مستكملة من منشوره المعنون "الانتخابات الحرة والتزهيّة: القانون الدولي والممارسة الدولية". وصدر هذا المنشور لأول مرة منذ ١٠ سنوات، ويتضمن نص الإعلان المتعلق بقواعد الانتخابات الحرة والتزهيّة الذي ما زال يستعمل على صعيد العالم كدليل لمن يقومون بتنظيم الانتخابات ومراقبتها.

وثمة عملية أخرى بدأ فيها الاتحاد البرلماني الدولي كمتابعة مباشرة لمنتدى البرلمانين في أولانباتار، وهي مشروع

المنتدى البرلماني، وركز المشتركون على الطريقة التي يمكن بها للبرلمانات أن تعزز الديمقراطية في شراكة مع المجتمع المدني، وكيف يمكن الوفاء بذلك الدور بطريقة متماسكة منسقة على الصعيدين الوطني والدولي. وانصب جل الاهتمام في المداولات على المشاركة بصفتها حجر الزاوية في الديمقراطية.

وفي نهاية المداولات، اعتمد أعضاء البرلمانين الذين حضروا المؤتمر والذين بلغ عددهم ما يقرب من ١٢٠ عضواً يمثلون ما يزيد على ٥٠ بلداً، إعلاناً أيده فيما بعد كل أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي. ويكرر ذلك الإعلان تأكيد المبادئ والقيم الأساسية للمشاركة، والشفافية، والمساءلة، ويوجز المكونات الرئيسية لأي ديمقراطية - احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التعبير وتكوين الجمعيات، وحكم القانون، والشراكة بين الرجال والنساء في الحياة السياسية، ووجود مجتمع مدني نابض.

ويشمل الإعلان أيضاً قائمة بالإجراءات البرلمانية المقترحة لدعم الديمقراطية. كما أنه يتضمن، دون أن يكون قاصراً على ذلك، الاضطلاع بإصلاحات هيكلية وتشريعية على الصعيد الوطني لتيسير زيادة مشاركة المرأة في عملية صنع القرارات، وتعزيز النزاهة والثقة العامة في المؤسسات العامة عن طريق التطبيق الأقوى لمدونات قواعد السلوك، والسعي عامة إلى تأمين عمليات وهاكل أكثر فعالية للمراقبة البرلمانية. وكان هناك أيضاً إحساس قوي بأنه ينبغي ألا تظل الديمقراطية مجرد مفهوم نظري.

وقضى المنتدى قدراً كبيراً من الوقت في مناقشة السبل التي يمكن بها ترجمة الديمقراطية إلى واقع محدد عملي. وعلى سبيل المثال، ينبغي أن تساعد الديمقراطية على مكافحة الفساد، عن طريق زيادة الشفافية في إدارة الشؤون العامة

لوضع إطار للديمقراطية من منظور برلماني. ويحدد ذلك المشروع الممارسات الجيدة التي تتبعها البرلمانات في تعزيز الديمقراطية، مع التركيز على وجه التخصيص على التمثيل على الصعيدين الوطني والدولي. وينبغي أن يكون الإطار الذي سينجم عن ذلك دليلاً لتشجيع البرلمانات على تعزيز العمليات والآليات التي تعزز الديمقراطية. ويتوقع الانتهاء من ذلك البرنامج في أواسط عام ٢٠٠٦، وسيكون إسهاماً هاماً في المؤتمر البرلماني السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة ومنتدى البرلمانين ذي الصلة اللذين سيعقدان في الدوحة، قطر، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

وأخيراً وليس آخراً، وبالإضافة إلى تلك الجهود، يواصل الاتحاد البرلماني الدولي أعماله للمساعدة في تعزيز القدرات في البرلمانات في الديمقراطيات البازغة مثل أفغانستان، وبوروندي، وغينيا الاستوائية، وتيمور الشرقية، وألبانيا، ويؤمل في القريب العرا.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن الاتحاد البرلماني الدولي يرحب بمبادرة الأمين العام للمطالبة بإجراء دراسة عن المزايا المقارنة، وأوجه التكامل، والتوزيع المستصوب للعمل في مختلف الحركات الديمقراطية الحكومية الدولية والمشاركة بين الدول، والمنظمات والمؤسسات العالمية أو الإقليمية، وكيف عملت منظومة الأمم المتحدة، وبممكنها أن تعمل، معها بطريقة تدعم فيها كل منها الأخرى. والاتحاد البرلماني الدولي على استعداد لأن يكون جزءاً من تلك العملية، ويتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشات المتعمقة بشأن هذه المسألة في العام القادم في الدوحة.

الرئيس بالإنابة (تكلم بالفرنسية): بهذا اختتمت الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البند ١٠ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.